

الإسلاموفوبيا والأزمة الاقتصادية في الغرب

Islamophobia and the Economic Crisis in the West

د. التجاني بولعوالي

كلية اللاهوت والدراسات الدينية، جامعة لوفان بلجيكا

Email: tijani.boulaouali@kuleuven.be

الملخص

تسعى هذه المقالة إلى تناول ظاهرة الإسلاموفوبيا في بعدها الاقتصادي، الذي غالبا ما يُغيب في الدراسات التي اشتغلت على هذا الموضوع. ويُشكّل المحدد الاقتصادي عاملا مهما لا يؤثر فقط على الشريحة المسلمة المستقرة في أوروبا والغرب، بل على علاقة الإسلام بالغرب عموما وما يحكمها من محددات وتوازنات ومصالح.

وقد تم التركيز في هذه الدراسة بالدرجة الأولى على العلاقة "السببية" بين ظاهرة الإسلاموفوبيا بالأزمة الاقتصادية، قصد النظر في حقيقة ما إذا كان المسلمون يشكلون عبئا اقتصاديا على المجتمعات الأوروبية والغربية، كما تروج لاسيما الخطابات السياسية الراضية لما هو إسلامي. ونسعى إلى مناقشة هذا السؤال الإشكالي عبر ثلاثة محاور أساسية. يعالج المحور الأول علاقة الإسلام بالغرب في بعدها الاقتصادي، من خلال جملة من الآراء الفكرية (إدوارد سعيد، محمد الرميحي، المهدي المنجرة، إنجمار كارلسون)، لاسيما المتعلقة بأزمة النفط في سبعينيات القرن الماضي، حيث تبلور شق مهم من صورة الإسلام في الخيال الغربي المعاصر. أما المحور الثاني فيشتغل بشكل خاص على الازدواجية "الصارخة" في تعامل السياسات الأوروبية والغربية مع اليد العاملة المسلمة، حيث تفتتح على العنصر الأجنبي بشكل إيجابي عندما يزدهر الاقتصاد وتنشأ الحاجة إليه، لكن بمجرد ما يعمّ الركود يُنظر إليه بكونه عامل تهديد. في حين يتعرض المحور الثالث والأخير إلى جملة من تمثّلات ظاهرة الإسلاموفوبيا في بعدها الاقتصادي، على مستوى السكن وسوق العمل بوجه خاص.

الكلمات المفتاحية: الإسلاموفوبيا، الأزمة الاقتصادية، الإسلام، أوروبا، الغرب

Islamophobia and the Economic Crisis in the West

By: Dr. Tijani Boulaouali

Faculty of Theology and Religious Studies, KU Leuven, Belgium

Abstract

This article deals with the issue of Islamophobia, especially in its economic dimension, which is often absent in the studies that have worked on this topic. The economy is an important factor that affects not only the European and western Muslims, but also the relationship between Islam and the West generally.

The focus in this study is more on the relationship of Islamophobia to the economic crisis as promoted by some political discourses rejecting Islam and Muslims. Three aspects are here investigated. Firstly, the economic dimension in the relationship of Islam with the West. A number of intellectual opinions (Edward Said, Mahdi Mandjara, Mohamed Romaihi, Ingmar Karlsson) are examined, in particular on the oil crisis in the 1970s. Secondly, the duplication, in which European and Western policies deal with the Muslim workforce, is addressed. When the economy grows and the need for this workforce increases, it has been treated positively by Western politics, but when the economic recession reigns it is seen as a threat. Finally, a set of manifestations of Islamophobia in its economic dimension is discussed, especially at the level of housing and the labor market.

Keywords: Islamophobia, Economic Crisis, Islam, Europe, West

مقدمة

إن الباحث في الملابس العامة لنشوء ظاهرة الإسلاموفوبيا ثم تداعياتها الخفية أو المعلنة على مستوى الواقع المعيش، يدرك أنه غالباً ما يتم التركيز في هذا الموضوع على البعدين السياسي والإعلامي. ولم لا؟ وهذه الظاهرة ما هي في الغالب إلا صناعة إعلامية عادة ما تخضع لإملاءات السياسة والإيديولوجيا، والعكس صحيح أيضاً، أي أن هذه الظاهرة ما هي إلا صناعة سياسية تروجها وسائل الإعلام المؤدلجة. أما الأبعاد الأخرى، كالتربوية والاجتماعية والثقافية، فما هي إلا مواد خامة يتم عجنها وتشكيلها سياسياً وإعلامياً ودعائياً، ثم تقديمها للجمهور العريض، إما عن طريق التمرير القانوني من خلال المؤسسات الرسمية والحزبية، أو عن طريق التسويق الإعلامي من خلال وسائل الإعلام وآليات الدعاية والبروباجاندا.

لا مناص إذن من تسليط الضوء على مختلف أبعاد الإسلاموفوبيا وتمثّلاتها قصد استيعاب هذه الظاهرة الإشكالية، التي تؤثر "سلبياً" فقط على الشريحة المسلمة المستقرة في أوروبا والغرب، بل على علاقة الإسلام بالغرب عموماً وما يحكمها من محددات وتوازنات ومصالح. ولعل المُحدّد الاقتصادي يشكل عاملاً مهماً في هذه العلاقة التي تتجاوز الحدود والجغرافيا. وهكذا جاءت فكرة بحث هذا الجانب المغيّب في الأدبيات التي اشتغلت بظاهرة الإسلاموفوبيا.

وقد تم التركيز في هذه الدراسة بالدرجة الأولى على العلاقة "السببية" بين ظاهرة الإسلاموفوبيا بالأزمة الاقتصادية، قصد النظر في حقيقة ما إذا كان المسلمون يشكلون حقا عبئاً اقتصادياً على المجتمعات الأوروبية والغربية، كما تروج لاسيما الخطابات السياسية الرافضة لما هو إسلامي. ونسعى إلى مناقشة هذا السؤال الإشكالي عبر ثلاثة محاور أساسية. يعالج المحور الأول علاقة الإسلام بالغرب في بعدها الاقتصادي، من خلال جملة من الآراء الفكرية (إدوارد سعيد، محمد الرميحي، المهدي المنجرة، إنجمار كارلسون)، لاسيما المتعلقة بأزمة النفط في سبعينيات القرن الماضي، حيث تبأور شق مهم من صورة الإسلام في الخيال الغربي المعاصر. أما المحور الثاني فيشتغل بشكل خاص على الازدواجية "الصارخة" في تعامل السياسات الأوروبية والغربية مع اليد العاملة المسلمة، حيث تنفتح على العنصر الأجنبي بشكل إيجابي عندما يزدهر الاقتصاد وتنشأ الحاجة إليه، لكن بمجرد ما يعم الركود يُنظر إليه بكونه عامل تهديد. في حين يتعرض المحور الثالث والأخير إلى جملة من تمثّلات ظاهرة الإسلاموفوبيا في بعدها الاقتصادي، على مستوى السكن وسوق العمل بوجه خاص.

أزمة النفط وتنميط الإسلام في المخيال الغربي

ظهرت في العقود الثلاثة الأخيرة مجموعة من الدراسات العلمية والفكرية التي اشتغلت بمقاربة تجليات ظاهرة الإسلاموفوبيا، في المناهج التعليمية والصناعة السينمائية والفن التشكيلي والفوتوغرافي والكتابات الأدبية والسردية، غير أن البعد الاقتصادي يكاد يغيب في مقاربة ظاهرة الإسلاموفوبيا، رغم تأثيره العميق في نشوء هذه الظاهرة وانتشارها وتصاعدها، إذا ما تم استثناء بعض الإشارات الطفيفة والفقرات المعدودة،

التي قد يصادفها الباحث في بعض الكتب والمقالات. وبعبارة أوضح، إن هذا البعد الاستراتيجي لم يحظ بالدراسة المستقلة والمعقدة، رغم أنه يؤدي دورا كبيرا في تشكيل العلاقات العامة بين الدول والشعوب.

تُفيد الدراسات المختلفة التي تناولت تاريخ الإنسان بصفة عامة، أن الحروب التي نشبت بين بني البشر تم أغلبها بسبب التنافس حول جملة من المصالح، كالمياه والأراضي الخصبة والمنافذ والثروات الطبيعية. أما هاجس الأمن الذي عادة ما يتذرع به المتحاربون، ما هو إلا عامل ثانوي، يُخفي وراءه العوامل الحقيقية غير المعلنة دوما، كما تخفي الشجرة وراءها غابات من الأشجار التي لا نراها. من هذا المنطلق، إن البعد الاقتصادي يحضر بقوة في الصراعات الميدانية التي تشتعل نيرانها بين القبائل والدول والأمم. إن معظم الحروب التي شهدتها العالم في المرحلة الأخيرة، كان منجزها مسكونين بما هو اقتصادي، وإن كانوا في الظاهر يرفعون شعارات ذات دلالة سياسية ودينية، كتحرير العالم المتخلف، ومواجهة التهديدات الدولية، ومحاربة الإرهاب، وتطبيق القوانين الدولية، ورد الحقوق المستتلب إلى أصحابها الحقيقيين. وهذا ما يسري أيضا على علاقة الغرب بالشرق، لاسيما في الحقبة الأخيرة التي بدأت باحتلال واقتسام العالم الإسلامي بين الدول الأوروبية التقليدية، فكانت مطبوعة بالهاجس الاقتصادي والمادي المُغطى عليه بما هو أمني، قصد كسر شوكة الشرق أو العرب أو الإسلام الذي يشكل "تهديدا أبديا" للحضارة الأوروبية، أو بما هو لاهوتي لنشر الديانة النصرانية والتبشير لها، أو بما هو علمي لدراسة علوم الشرق وفنونه ومعارفه من خلال علم الاستشراق الغربي، وغير ذلك من الذرائع.

وقد تجلّى تأثير البعد الاقتصادي في صياغة علاقة الغرب بالشرق، في العديد من المحطات التاريخية المشهورة، كالمرحلة الاستعمارية التقليدية، واستيراد اليد العاملة الإسلامية، والصراع العربي الصهيوني، وأزمة النفط، والحروب الخليجية (العراق، إيران، الكويت)، وغزو الشركات الغربية للعالم العربي والإسلامي، والأزمة الاقتصادية الأخيرة في علاقتها بالهجرة، والسوق الحرة، والعملة الاقتصادية.

ونلمس ذلك الهاجس الاقتصادي في تحليل المفكر إدوارد سعيد لعلاقة الغرب بالشرق، إذ يرى أن "الشرق ليس لصيقا بأوروبا وحسب، بل إنه كذلك موضع أعظم مستعمرات أوروبا، وأغناها، وأقدمها، ومصدر حضاراتها ولغاتها، ومنافسها الثقافي، وأحد صورها الأكثر عمقا وتكرار حدود للآخر".¹ وهذا يعني بوضوح أن الغرب تعامل مع الشرق أثناء المرحلة الامبريالية، وهو مدفوع برغبة الاستحواذ على خيرات العالم الإسلامي وثرواته الطبيعية والبشرية.

وعلى النحو ذاته، يمضي عالم المستقبلات المهدي المنجرة ليكشف بجلاء تام، ودون مقدمات عن أن الهدف الحقيقي وراء تحالف الغرب ضد العراق في مستهل تسعينيات القرن الماضي، "هو تحقيق مصالح الغرب، وعلى رأس هذه المصالح الاحتفاظ بمصادر النفط ووضع اليد عليها، ولا ننسى أن هذه المنطقة تتوفر على 70% من مجموع النفط الموجود، والولايات المتحدة تعتمد الآن بصفة كبيرة على الاحتياطي الخارجي،

¹ إدوارد سعيد، الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء، تر. كمال أبو ديب، ط7، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 2005)، ص 37

من جهة أخرى لا بد من الإشارة إلى مسألة، كثيرا ما تخفيها وسائل الإعلام، وتتعلق بكون أمريكا عرفت في المدة الأخيرة أسوأ أزمة اقتصادية تعرضت إليها في القرن العشرين، وقد وجدت في أزمة الخليج مخرجا مناسباً لها².

وعلى ذكر النفط، فإنه يعتبر من أهم العناصر التي ساهمت في تشكيل صورة الغرب حول الإسلام، التي تطورت عبر عقود لتصل إلى الحالة التي هي عليها الآن، وهي حالة ظاهرة الإسلاموفوبيا، ويورخ ظهور أزمة النفط بسبعينيات القرن الماضي (أكتوبر 1973)، التي اشتعلت بسبب الصراع الصهيوني العربي، إذ أعلنت آنذاك الدول العربية الأعضاء في منظمة الدول العربية المصدرة للبترول أوبك حظرا نفطيا، للتأثير على الدول الغربية، كالولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الداعمة للكيان الصهيوني، حتى تلزم إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة أثناء حرب 1967، وقد أثرت هذه الأزمة بعمق على اقتصاديات الدول الغربية فتولد عن ذلك ركود اقتصادي كبير.

جاء في كتاب **النفط والعلاقات الدولية** ما يلي:

"من الملاحظ أن سبعة أقطار من مجموع أعضاء الأوبك هي أقطار عربية. وإذا أضفنا إليها قطرين إسلاميين. هما إيران واندونيسيا تصبح هناك أغلبية للأقطار الإسلامية، أما جغرافيا فباستثناء فنزويلا والإكوادور في أمريكا اللاتينية، فإن باقي الأعضاء في الأوبك هم في إفريقيا وآسيا. أما إقليميا فإن التركيز الأساسي لهذه الأقطار يقع في إقليم يعرف في الدراسات الإستراتيجية (بالشرق الأوسط). لهذه الأسباب مجتمعة فإن كثيرا من الأدبيات الغربية - المهتمة بدراسة النفط - تخلط عن عمد أو غير عمد بين الأوبك والعرب والإسلام والشرق الأوسط."³

ما يهمنا من هذا الكلام هو عنصران جوهريان: أحدهما يتعلق بالهيمنة العربية على منظمة أوبك، ما يعني أهمية الحضور العربي في سوق النفط العالمية، والعنصر الآخر أن الأدبيات الغربية التي تهتم بدراسة النفط تخلط بين جملة من الأمور المختلفة، كالأوبك والعرب والإسلام والشرق الأوسط. ومما لا شك فيه، أن هذين العنصرين ساهما، بشكل أو بآخر، في نسج صورة العرب والمسلمين في ذهنية الغرب، وهي صورة سوداوية وقائمة تبعث على الاشمزاز والقرف والخوف.

وقد تعرض إنجمار كارلسون بموضوعية "نادرة" إلى جوانب من تلك الصورة التنميطية السلبية، لاسيما في وسائل الإعلام الغربية، غداة أزمة النفط في سبعينيات القرن الماضي، حيث كان يهيمن وقتئذ توظيف مصطلح العرب، مقابل مصطلح الإسلام أو المسلمين، الذي يُستعمل في وقتنا الراهن. يقول في هذا الصدد:

"وعلى الرغم من اتساع مساحة الوطن العربي وغنى طبيعته وتعدديته الاجتماعية ومستويات تطوره، فقد اختزلوه في نمطية ضيقة، فهو مجرد صحراء جرداء تختزن في باطنها بحرا من البترول ويسكنه قوم لا توحى ملامحهم إلا بكونهم إما إرهابيين جبناء، وإما شيوخا أثرياء مفرطي البدانة يلهون بإسراف وسط راقصات شرقيات يتمايلن ويهززن أردافهن! حتى ديانة العرب لم تسلم من هذا التحقير،

² المهدي المنجرة، **الحرب الحضارية الأولى**، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005)، ص 60
³ محمد الرميحي، **النفط والعلاقات الدولية**، عالم المعرفة 52، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أبريل 1982)، ص 108

فحين أراد هؤلاء الرسامون التعبير عن الارتفاع الكبير في أسعار النفط لمصلحة المنتجين، عمدوا إلى تصوير المؤذنين للصلاة واقفين على المآذن وهم يتلون آخر أنباء انهيارات أسعار الأسهم في البورصات العالمية بدلا من كلمات الأذان!⁴

ولا يقف الكاتب عند هذا الحد، بل يضيف أمورا يندى لها الجبين، مثل: استعمال شعار (حارب أسعار النفط العالية: أثر حفيظة العرب الآن) أثناء أزمة النفط، كما أن شركة تويوتا للسيارات لم تقوت هذه الفرصة الذهبية، فاستغلتها قصد الترويج لسياراتها، فرفع وكلاؤها في الأسواق الأمريكية شعار: (اشتر تويوتا وادفع عربيا إلى حافة الجنون)، "أما الإعلان الذي تجاوز كل الحدود في التفاهة الذوقية، فهو الذي رفعتة شركة أنتجت قطاعا من الفحم أطلقت عليها اسم "الشيخ" ووزعتها في الأسواق مصحوبة بالكلمات التالية: "اقتصد في استعمال النفط.. واحرق شيئا بدلا منه".⁵

ازدواجية التعامل مع اليد العاملة المسلمة

إن استيراد دول أوروبا الغربية لليد العاملة من بعض البلدان العربية والإسلامية منذ ستينيات القرن الماضي كان ذو طابع اقتصادي بامتياز. وتُجمع التقارير الرسمية والدراسات العلمية على الدور الريادي، الذي أدته اليد العاملة المسلمة والأجنبية في بناء بعض الاقتصاديات الأوروبية. ويؤكد السوسيولوجي الهولندي سيب فان دي فيرف، في كتابه **الأجانب في المجتمع المتعدد الثقافات**، "أن العمال الأجانب كانت لهم وظيفة احتياطية في سوق العمل. ففي إطار إعادة هيكلة الاقتصاد سدوا الفجوة التي خلفها الهولنديون. ثم إن وضعية سوق العمل ظلت مطبوعة بالعلاقة بين الهجرة والتنمية الاقتصادية".⁶ هذا يدل على الأهمية القصوى لليد العاملة الأجنبية في تلك الحقبة التاريخية، حتى إن أرباب العمل كانوا يطالبون السلطات الهولندية بأن تسمح لهم بتمديد عقود العمل، التي كانت محددة في سنة واحدة، ولم تأخذ بعين الاعتبار النتائج التي سوف تترتب عن تمديد استقرار تلك اليد العاملة في هولندا، بل وتؤكد الإحصائيات أنه في سنة 1968 وفد على هولندا 30% من العمال الأجانب بطريقة قانونية، في حين أن 70% منهم جاؤوا إما بطريقة غير قانونية، أو بمساعدة الشركات، أو عبر الدول الأوروبية الأخرى.⁷

وقد اتسمت نظرة الأوروبيين آنذاك إلى اليد العاملة الأجنبية بالتفاؤل، ليس تقديرا لها أو حبا في عيونها، بل اطمئنانا إلى عطائها البدني ومردوديتها الجيدة، فلم تتشدد وسائل الإعلام الغربية في ذلك العهد بالخطر أو التهديد، الذي قد يشكله نزوح الأقليات المسلمة والأجنبية إلى أوروبا. ما يثبت مدى تأثير العامل الاقتصادي في تنميط الآخر وتحديد مكانته، غير أنه بمجرد ما تطفو على السطح الأزمات الاقتصادية، ويسود الكساد والركود، تبحث الحكومات الغربية عن مشجب تعلق عليه فشلها في التعاطي مع تحديات الواقع وإشكالياته، ولا يكون ذلك المشجب في الغالب الأعم إلا الأقليات الأجنبية التي عادة ما تُتهم بأنها المسؤول الأكبر عما يحدث،

⁴إنجماركارسون، الإسلام وأوروبا تعيش أم مجابهة؟ تر. سمير بوتاني، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية القاهرة، 2003)، ص 13، 14
⁵ المرجع نفسه، ص 14، 15

⁶Siep van de Werf, **Allochtonen in de multiculturele samenleving: een inleiding**, (Bussum: Coutinho, 2002), p 30

⁷Siep van de Werf, p 30 -33

فتشرع وسائل الإعلام في الحديث عن أن الأجانب يكفون الدولة ميزانيات جسيمة قصد تعليمهم وإدماجهم وتحسين وضعيتهم المادية، وأنهم يشكلون تهديدا لاستقرار المجتمعات الغربية، وهلم جرا.

وقد حاولت في هذا الصدد بلدية فيك في إسبانيا حرمان مهاجرين غير شرعيين من الحصول على خدمات الرعاية الصحية، حيث أعلنت "أنها لن تسمح بعد الآن بتسجيل المهاجرين الذين لا يحملون وثائق كـ"سكان"، وبذا يحرمون من خدمات الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية". غير أن هذه المحاولة قوبلت بمعارضة شديدة، خصوصا من قبل رئيس الوزراء الإسباني، خوسيه لويس ثاباتيرو، الذي قال بأنه "لن يحرم أحد في إسبانيا من الخدمات الاجتماعية بغض النظر عن وضع الإقامة الذي يحمله"⁸.

ومثل هذه التهديدات التي عادة ما توجه إلى الأقليات المسلمة والأجنبية في الغرب، سواء من قبل بعض الجهات الرسمية أو من طرف بعض الأحزاب والتيارات السياسية، تكشف عن ازدواجية الخطاب الغربي إزاء الأجانب، حيث يرحب بالعمالة الأجنبية في زمن الرفاهية والانتعاش الاقتصادي، لكنه عندما ينكمش الاقتصاد وتراجع إنتاجيته، يتحول الخطاب إلى لغة الرفض والتحفّظ من الوجود الأجنبي، واعتباره تارة يشكل تهديدا للمجتمعات الغربية، وتارة أخرى يمثل "عبئا اقتصاديا حقيقيا أو متوهما، ولا شك أن هذا التأثير الاقتصادي يتخذ الآن مركبا لتأجيج مشاعر الحقد العنصري ضد الإسلام والمسلمين في المجتمعات الغربية"⁹.

على العكس من ذلك، تغزو الشركات الغربية الدول العربية والإسلامية، ليس فقط بواسطة بضائعها ومنتجاتها المتنوعة، التي عادة ما تهدد اقتصاديات شمال إفريقيا والشرق الأوسط، بل بواسطة استثماراتها الضخمة، خصوصا في منطقة الخليج العربي، حيث بلغ التبادل التجاري 143 مليار يورو بين أوروبا ودول الخليج.¹⁰ فالشركات الأوروبية والغربية تتحرك هناك كما تشاء معززة ومكرمة، وخلفها حشد من التقنيين والمهندسين والخبراء والعمال الغربيين، الذين يتلقون أجورا خيالية وتسهيلات شتى، ولم يُعامل أولئك على الإطلاق بالعنصرية أو الإجحاف أو الكراهية، بل بمزيد من الترحيب والكرم والتقدير، فلم نسمع كلاما حول الخوف من الغرب (الغربوفوبيا)، رغم أنه يشكل تهديدا معينا للأمن القومي العربي والإسلامي، سواء من خلال حركته الامبريالية التقليدية أو من خلال توأته التاريخي مع الاحتلال الصهيوني، وما يزال ذلك مستمرا إلى حد اليوم، كما أنه لم نسمع كلاما حول الخوف من المسيحية (المسيحية – فوبيا)، رغم أن حركة التنصير بلغت ذروة نشاطها في مختلف الدول العربية والإسلامية، وعلى مرأى من الساسة ووسائل الإعلام.

ومن المفارقات العجيبة أيضا، أنه كانت تشكل الهجرة دوما عاملا إيجابيا بالنسبة إلى الاقتصاد، الذي يستفيد من اليد العاملة الأجنبية التي غالبا ما تكون رخيصة، وتؤدي خدمات شاقّة أو غير مُحبّذة لدى السكان الأصليين.

⁸الشرق الأوسط، "الأزمة الاقتصادية الإسبانية تحيي الجدل حول الهجرة"، الخميس 12 صفر 1431 هـ / 28 يناير 2010 العدد 11384

⁹عبد القادر طاش، صورة الإسلام في الإعلام الغربي، ط2، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1993)، ص 128

¹⁰European Commission, 'Trading with the Gulf Region', European Commission, 05/05/2020, Retrieved 18/09/2020

ثم إن وجود أعداد هائلة من الأجانب يخلف نوعاً من الدينامية الاقتصادية، فتنفتح قطاعات التجارة والخدمات والسياحة وغير ذلك، إلى درجة أنه على صعيد المدن الأوروبية الكبرى (لندن، باريس، بروكسل، أمستردام)، نشأت في الأحياء التي تقطنها الأقليات المسلمة والأجنبية مراكز تجارية تشهد رواجاً منقطع النظير، بالمقارنة مع المراكز الموجودة في الأحياء التي يقطنها الأوروبيون الأصليون. والآن انقلبت الأمور رأساً على عقب، فأصبحت الأقليات المهاجرة تشكل عاملاً معرفياً للاقتصاد، ومسؤولاً عن الأزمة الاقتصادية الراهنة التي يمر بها الغرب، كما تزعم التيارات الإيديولوجية المعادية للأجانب.

تأسيساً على ما سبق، إن الاقتصاد في علاقته بظاهرة الإسلاموفوبيا يمكن وصفه بسيف ذي حدين؛ يوظف الحد الأول لتشويه صورة الإسلام والشريحة المسلمة في الغرب، واعتبارها المسؤولة عن الإشكاليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما رأينا أثناء أزمة النفط، ونرى الآن مع الأزمة الاقتصادية الغربية الأخيرة. أما الحد الثاني، فيمكن استعماله للتقريب بين الإسلام والغرب، والدعوة إلى نهج استراتيجية تعاونية مبنية على التسامح والتضامن وتبادل المصالح، لاسيما وأن كل واحد من الطرفين في حاجة ماسة إلى الآخر، فالغرب يشكل مرتعاً ومستقراً حوالي ستين مليون مسلم، والشرق يظل حاضناً للكثير من الشركات والمصالح والاستثمارات الأوروبية والغربية. وكما هو معلوم، فكما تشابكت تلك المصالح وتلاقحت، وأمنت كل الأطراف بالفواسم الإنسانية المشتركة التي توحد بينها، تقلص الحديث عن الخوف من الآخر الذي قد يكون شرقياً أو غربياً، مسلماً أو مسيحياً. ولا يتحقق الحد/المقصد الثاني إلا بواسطة استراتيجية عملية ميدانية ملموسة، يُعدّ المفكر الإنجليزي روبرت فان دي فايير خير من عبّر عنها، عندما دعا إلى الانتقال من عولمة السلع ورأس المال إلى عولمة الناس والمعرفة، حيث الاقتصار على عولمة السلع ورأس المال يوسّع من هوة الشرخ الكائن، سواء بين الأغنياء والفقراء، أو بين الشمال الغني والجنوب الفقير، أو بين الغرب المزدهر والشرق المتأخر. والحل الأنجع لتخطّي ذلك الشرخ السحيق هو الانتقال إلى عولمة الإنسان والمعرفة، التي يمكن تحقيقها على أساس البدائل الآتية التي يقترحها الباحث، وهي:

- استقدام الشباب من الدول الفقيرة إلى الغرب، والسماح لهم بالدراسة والتكوين والاستفادة من تجارب الغرب، وعند عودتهم إلى بلدانهم الأصلية يوظفون تلك الخبرات في شكل مشاريع، وهكذا يمكن تقديم مساعدة أكثر فعالية لتلك الدول، أفضل بكثير من تقديم إعانات الطعام التي تجعلها أكثر تبعية للغرب.
- مساعدة الآسيويين والأفارقة على إنشاء مقاولات ومشاريع في بلدانهم الأصلية، على أن تضمن حماية أولئك المقاولين الشباب المبتدئين من المنافسة الخارجية الشرسة.
- السماح للشركات التي أسسها شباب درسوا وتلقوا تكويناتهم في الغرب بتلقي رأس مالها من الجهات الغربية.¹¹

¹¹Robert Van de Weyer, *De Islam en het Westen van de kruistocht tot nu*, transl. Katrien Bruyland, (Nederland: Deltas, 2002), p. 96-101

ثم إن دي فايير لا يكتفي بطرح هذا السيناريو الاقتصادي فقط، بل يعضده بسيناريو آخر يقتضي التحول فيه من عولمة الدين إلى عولمة الحكمة والرموز، فعوض ما نقوم بعولمة الدين وتوسيع رقعة مجتمع ديني معين، نقوم بنشر وتعميم الطقوس والرموز الدينية المشتركة بين جميع الأديان والثقافات، يعتقد "أن عولمة الدين والمجتمع الديني شهدت تاريخا طويلا من العداوة، في حين أن عولمة الحكمة الدينية شهدت أيضا تاريخا طويلا لكن من التنوع. وكلما عمّ في العصر الحديث التواصل الذي يقلص عولمة التعصب، توفرت الحظوظ لعولمة روحية"¹².

تمثّلات الإسلاموفوبيا في بعدها الاقتصادي

إن ظاهرة الإسلاموفوبيا في ارتباطها بالجانب الاقتصادي تتخذ أبعادا شتى، أشار إلى بعضها تقرير المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية وكرهية الأجانب،¹³ حيث إنه منذ 11 سبتمبر 2001 أصبحت شرائح معينة في المجتمعات الغربية، ومنهم العرب والمسلمون، أكثر عرضة للعنصرية والتمييز في مختلف المجالات بما في ذلك التعليم والتوظيف والإسكان والحصول على الخدمات والتمتع بالمواد الاستهلاكية والأمكنة العامة وحرية التحرك. وقد ركز هذا التقرير على عنصرين أساسيين يمتّان بصلّة وطيدة إلى الجانب الاقتصادي، وهما: العمل والسكن.

سوق العمل

يكشف تقرير المركز الأوروبي عن الفجوة العميقة بين العمل الذي يحظى به الأوروبي الأصلي، والعمل الذي يوجه إلى الأجانب، سواء فيما يتعلق بقيمة العمل أو بمستوى الأجور. ومن التضييق أن نرد ذلك إلى التوجه الديني والثقافي فقط، الذي قد يؤثر سلبا على أي مترشح لوظيفة ما، بل هناك أسباب مختلفة، قد نفسر بها ذلك التمييز والحرمان، ترتبط بالجانب التكويني (المستوى الدراسي، المهنية، المهارات اللغوية، التغيرات الهيكلية الاقتصادية، أهمية الشبكات الاجتماعية).¹⁴

فضلا عن ذلك، فإن عامل الأصل الأجنبي أو الإسلامي للمتقدمين للعمل، وعادة ما يعرف من خلال الاسم، يؤثر بشكل كبير على إمكانية قبولهم، أو حتى الرد على ملفات الترشيح للعمل، حيث كشف مركز مراقبة التمييز في فرنسا سنة 2004، بناء على الطلبات المرسلة إلى جامعة باريس بخصوص 258 وظيفة شغل، أن المواطنين من أصول شمال إفريقية كانوا خمس مرات أقل فرصة في الحصول على رد إيجابي.¹⁵ أما في هولندا فقد بلغت البطالة في أوساط الأجانب سنة 2005 نسبة 16%، في مقابل النسبة الإجمالية في سوق العمل المحددة في 6,5%.¹⁶

¹²Robert Van de Weyer, p. 100

¹³EUMC, Muslims in the European Union, Discrimination and Islamophobia.

¹⁴ EUMC, p. 44

¹⁵ EUMC, p. 44-45

¹⁶ EUMC, p. 45

وضعية السكن

تختلف ظروف السكن من دولة أوروبية إلى أخرى. فيما يتعلق بالحالة الهولندية، يبدو أن الأصليين يتمتعون بسكن فسيح وجيد يتوفر على أرفع التجهيزات والتسهيلات، غير أن مرجع ذلك ليس إلى ظاهرة التمييز، بل إلى أن الهولنديين الأصليين يركّزون أكثر على الاستقرار في بلدانهم، ما يشجعهم على شراء المنازل الفخمة عبر القروض البنكية. في مقابل ذلك، يظل الهولنديون الأجانب والمسلمون موزعين بين أوطانهم الأصلية وبلدان الإقامة. فهم غالبا ما يتوفرون على منزلين، أحدهما في البلد الأصل ويكون واسعا وجميلا ومجهزا، والآخر في بلد الإقامة ويكون ضيقا ومجهزا بشكل ترقيعي. كما أنه لا يمكن إغفال تأثير المداخل المالية على طبيعة السكن. ثم إنه تجدر الإشارة إلى أن القانون الهولندي يوفر لذوي الدخل الأدنى إمكانية دعم تكاليف كراء المنازل.

ومع ذلك، فإن الوضعية السكنية للأجانب في هولندا أرقى بكثير، بالقياس إلى بلدان أوروبية أخرى، كإيطاليا واليونان وإسبانيا. وقد توقف التقرير عند الأنموذج الإسباني، فكشف عن الوضعية السكنية المزرية والمتردية للمغاربة بالخصوص، حيث لا يتوفر في منطقة ألميريا إلا 75% من المنازل على الماء الساخن، وتعاني أكثر من 57% من رطوبة جد عالية، ولا تتوفر 49% منها على المراحيض، وتفقر 45% منها إلى مطبخ، ولا تحظى 40% بالمياه الجارية. بل وأكثر من ذلك، فإن الكثير من المهاجرين من شمال إفريقيا يجدون صعوبات جمة في الحصول على السكن،¹⁷ وهذا يعني أن مأوى بعضهم يكون عادة الشوارع والقناطر والبنيات المهجورة وإسطبلات الضيعات الفلاحية!

خاتمة. آليات للتصحيح

إن فكرة معالجة ظاهرة الإسلاموفوبيا لا ينبغي أن تقتصر على ما هو إعلامي وسياسي وتعليمي فقط، كما هو سائد لدى أغلب الخبراء والمؤسسات البحثية، بل يقتضي الأمر تناول هذه المسألة في شموليتها، عن طريق التعرض إلى مختلف أبعادها ومستوياتها وحقولها، بما في ذلك الجانب الاقتصادي الذي من شأنه أن يؤدي دورا كبيرا في خلق التوازن بين الإسلام والغرب، ومن ثم ردم الهوات المترتبة عن التشنجات الإيديولوجية والتنميطات الإعلامية. وسعيا إلى ذلك، يتحتم أن تؤخذ بعين الاعتبار الآليات الآتية:

- حاجة أوروبا والغرب الملحة إلى الأجانب والمسلمين، لاسيما فيما يتعلق باليد العاملة والكفاءات العلمية، فقد أشار تقرير للأمم المتحدة إلى "أن أوروبا ستحتاج إلى 159 مليون مهاجر بين عامي 2000 و2025، فمن أين سنأتي بهم؟"¹⁸ كما سبق لعالم المستقبلات المهدي المنجرة أن تساءل.
- حاجة أوروبا والغرب الاستراتيجية إلى العالم العربي والإسلامي، الذي يزوده بمختلف المواد الأولية، كالنفط والفوسفات والحديد وغيرها، ويوفر له شتى المنتجات البحرية والفلاحية،

¹⁷ EUMC, p. 57

¹⁸ المهدي المنجرة، قيمة القيم، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2007)، ص 148

بل ويشكل سوقا رائجة للاقتصاديات الأوروبية والغربية، كما تعتبر العديد من دول العالم الإسلامي حاضنا متميزا للاستثمارات الأوروبية والغربية.

● نشر الوعي الاقتصادي بين أوساط الشريحة المسلمة بأوروبا والغرب، وتشجيعها على الانخراط في مختلف الأنشطة الاقتصادية، واستثمار أموالها المجددة والمودعة في البنوك في شتى المشاريع والأوراش، سواء في الأوطان الأصلية أو في بلدان الإقامة.

● تحفيز أفراد الشريحة المسلمة على الاعتماد أكثر على النفس، وعلى الإمكانيات الذاتية، والمؤهلات الفردية، لا الركون إلى الراحة والخمول، والسعي المشروع أو الملق إلى التعويضات الاجتماعية التي تمنحها الدول الغربية، فهي آخر الحلول، أو هي حل من لا حل له.

● ممارسة النقد الذاتي قبل نقد الآخر، ما يجعل الشريحة المسلمة تصحح الكثير من الاختلالات الاجتماعية والتنظيمية والتصورية التي تظل رهينة لها، ومن شأن هذا أن يجعلها تستدرك الكثير من الفرص التي يفوتها مسلمو أوروبا والغرب على أنفسهم، بسبب التمسك بالأنا ورفض الآخر والتفوق.

● الانفتاح على مكونات الواقع الذي تنتظم فيه الشرائح المسلمة المقيمة في الغرب، سواء عن طريق العلاقات الفردية أو من خلال العمل المؤسسي المنظم، كالمساجد والمدارس ومؤسسات المجتمع المدني.

● تشجيع المشاركة السياسية للمسلمين في الواقع السياسي الغربي، ليس من خلال عملية التصويت فقط، بل بواسطة الانخراط الفعلي والميداني في العمل الحزبي والبرلماني الذي يوفر مختلف الإمكانيات القانونية لتوطين الحضور السياسي الإسلامي.

● تحفيز الأجيال المسلمة الصاعدة على التحصيل العلمي، وتوجيهها إلى التخصصات الحيوية، التي من شأنها ترسيخ قيمة الإسهام الإسلامي في المجتمعات الأوروبية والغربية، لا الاقتصار فقط على التخصصات الإدارية والمهنية العادية.

● الأخذ بأفكار الباحثين والمفكرين الغربيين الموضوعيين، التي تنصف الأجانب والمسلمين، والعمل المنظم على ترويح تلك الأفكار البناءة وترجمتها في واقع المسلمين، لاسيما وإنها تصدر عن جهات تتمتع بوزن ثقيل في المجتمع والإعلام والبحث العلمي.

قائمة المراجع

إدوارد سعيد، الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء، تر. كمال أبو ديب، ط7، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية،

(2005)

إنجمار كارلسون، الإسلام وأوروبا تعيش أم مجابهة؟ تر. سمير بوتاني، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية القاهرة،
(2003

الشرق الأوسط، "الأزمة الاقتصادية الإسبانية تحيي الجدل حول الهجرة"، الخميس 12 صفر 1431 هـ / 28 يناير
2010 العدد 11384

عبد القادر طاش، صورة الإسلام في الإعلام الغربي، ط2، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1993)

محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، عالم المعرفة 52، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أبريل
(1982

المهدي المنجرة، الحرب الحضارية الأولى، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005)

المهدي المنجرة، قيمة القيم، (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2007)

EUMC, **Muslims in the European Union, Discrimination and Islamophobia**, (Vienna:
EUMC, 2006)

EUMC, **Perceptions of discrimination and Islamophobia** - Voices from members of
Muslim communities in the European Union, Dublin: European Monitoring Centre on
Racism and Xenophobia, 2006

European Commission, 'Trading with the Gulf Region', **European Commission**,
05/05/2020, Retrieved 18/09/2020

Robert Van de Weyer, **De Islam en het Westen van de kruistocht tot nu**, transl. Katrien
Bruyland, (Nederland: Deltas, 2002)

Siep van de Werf, **Allochtonen in de multiculturele samenleving: een inleiding**,
(Bussum: Coutinho, 2002)

جميع الحقوق محفوظة © 2021، الدكتور/ التجاني بولعوالي، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.

(CC BY NC)